أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية
حالة الصين

أ.بوظراف جيلالي.
كلية الحقوق والعلوم التجارية.
جامعة مستغانم

الملخص:

سندرس في هذا المقال الرابطة بين نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل الإنتاج الدولية وعوامل الإنتاج المحلية. إن عملية النقل هذه تتطلب أولويات في السوق المحلي، فالمعاينات والتقارير الدولية أبرزت بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب نحو الدول المالكة لمردودية عالية ويد عاملة مؤهلة ونظام تجديد متطور.

إذ باختراق الشركات الأجنبية للسوق المحلية تتحسن التكنولوجيا والإنتاجية محليا نتيجة للتقنية الجديدة ويتوافق هذا مع العمل على الضمان الكافي للمساعدة التقنية والتكوين الجيد لإطارات الشركات المحلية عن طريق وضع برامج التكوين والتدريب المهني الدائمين.

كلمات المفتاح:

الاستثمار الأجنبي المباشر، التجديد، التدريب المهني، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، الإنتاج

Abstract

Through this article, we propose to undertake a study on the relationship between technology transfer through foreign direct investment and the factors of local production This operation requires a prior existence of some market conditions. However, FDI is attracted by countries with a return of high capacity, a workforce that qualify an innovation system developed.

Indeed, technology and productivity of domestic firms can improve if foreign firms entering the local market by new technologies, however, they provide technical assistance and also when they commit to train professionals for local firms the implementation of programs and retraining. ***Keywords:*** IDE learning innovation, human capital, the opening of trade, productivity.

مقدمة:

يبدو جليا من خلال التطورات الإقتصادية السريعة في ظل العولمة أن التباطؤ في الإنفتاح عن العالم، والاندماج في الاقتصاد الحديث، قد يؤخر بعض الدول عشرات السنين عن مستوى التقدم الحالي الذي تزخر به الأمم في العصر الحالي، ذلك التقدم المرتكز أساسا على التطور العلمي والتقني المبني مبدئيا على استغلال لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، حيث أصبحت المعرفة العلمية تلعب دورا محوريا في توليد الثروة وشكلا أساسيا لرأس المال، وتراكمها هو المحرك الدافع للنمو الاقتصادي.

ولكي تستفيد الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا يجب أن تحسن تعاملها مع هذه الشركات العالمية حتى تحصل على المزيد من التدفقات الإستثمارية، لأن الكثير من هذه الدول في حاجة ماسة إلى هذا الإستثمار نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، حيث أتبت التمويل عبر القروض واستثمار الأوراق المالية عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عن هذه القروض. أصبحت غالبية الدول النامية عاجزة عن تسديد أقساط هذه القروض، وعلى هذا الأساس فإن الدول النامية تفضل بديل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من فوائد على الدول المضيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا. تجارب ماضية كشفت أن الاستثمار الدولي المباشر يتميز بمرونة خلال الأزمات المالية فعلى سبيل المثال دول جنوب شرق آسيا التي ظل فيها هذا الإستثمار مستقرا خلال الأزمة المالية 1997–1998، وكذلك الأزمة

المكسيكية 1994–1995، بالتأكيد سوف تدفع هذه المرونة الدول النامية إلى تفضيل هذا النوع من الإستثمار[1] .

و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

"ما الذي يمكن للدول النامية فعله للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال توطين التكنولوجيا "

وعليه سيتم التطرق خلال هذا البحث إلى مفاهيم الإستثمار المباشر والتخصص الدولي ثم التطرق إلى مصادر نقل التكنولوجيا، وبعد ذلك نعالج أسس الإنتشار التكنولوجي الضروري في البلدان النامية لنصل في الأخير إلى الآثار الناجمة عن هذه الإستثمارات وفعاليتها على الإنتاج الإجمالي وعوامل الإنتاج، حيث كان لها اثر بالغ الأهمية على مستوى العديد من البلدان ومن ضمنها الصين[2].

1. الاستثمار الأجنبي والتخصص الدولي:

1.1. مفاهيم الاستثمار الأجنبي:

تهتم نظرية الاستثمار الأجنبي بحركة عوامل الإنتاج عبر الدول بما فيها العمل ورأس المال والتكنولوجيا، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى استثمار أجنبي مباشر، ويتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لأسهم أحد الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه، ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف[3]

---

[1] سعيد عبد الخالق محمود، **الشركات متعددة الجنسيات في الشرق الأوسط**، كتاب الأهرام الإقتصادي، القاهرة، 1992، ص11.

[2] بركاش لوقاني، **الإستثمار الأجنبي المباشر هل هو مفيد للدول النامية**، "مجلة التمويل والتنمية"، العدد 02، جوان 2001، ص 07

[3]. Michael R Czinkota and others, **International Business**, George town university, The dryden press Ahar court brace jovanovich college publisher, 1992, P 360.

وفي كثير من الأحيان يحدد الاستثمار المباشر على أساس نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع وحتى ولو كانت نسبة المساهمة غير متاحة، فإن وجود هيئة أجنبية تملك صلاحيات في إدارة المشروع وتزويده بالتكنولوجيا والمواد الأولية، والتمويل وإقامة علاقات وثيقة مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على أنه استثمار أجنبي مباشر[1]، ويعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق منافسة غير تامة لأن المشاريع المتعددة الجنسية هي في الغالب مشاريع كبيرة تمارس عملياتها في بلدان عديدة[2].

ويكمن معيار التميز بين ما هو مباشر وغير مباشر في التحكم الفعلي (المراقبة الفعلية) في الشركة، وبالتالي إذا كان المستثمر متحكم في الشركة يعد مستثمرا مباشرا، أما إذا لم يكن فهو غير مباشر، ويتحدد التحكم بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول قد يتمثل في أغلبية الرأس المال الشركة وقد يتمثل في القدر الأكبر من المساهمة في الرأس المال وهي مساهمة تعطي لصاحبها القدرة على الإشراف[3].

---

[1]. حازم بدر الخطيب، **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة**، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، جامعة شلف، العدد 04، جوان 2006، ص 95.

[2]. نفس المقال، ص 95.

[3]. قادري عبد العزيز، **الإستثمارات الدولية والتحكيم الدولي**، دار هومة للنشر الجزائر، 2004، ص26.

تنقسم الاستثمارات الخارجية إلى :

- إستثمارات مباشرة تخص تحرك عوامل الإنتاج عبر الدول أي رأس المال والتكنولوجيا ويتضمن الموقع الكامل للشركة في البلد المضيف (مباني، آلات، أراضي) [1].

- الاستثمار غير المباشر يعني المتاجرة بالأوراق المالية كالأسهم والسندات لهدف تحقيق معدل عائد دون إكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه[2].

يعرّف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر عندما يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى المؤسسات الأعمال بشرط أن تربط هذه الملكية بالتأثير في إدارة المؤسسة، وبالتالي يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات لهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها[3].

وتحدد بعض الدراسات الميزات التالية للاستثمار المباشر والغير مباشر على شكل أسهم وسندات:

- إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقلل من احتمال حدوث الأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون وذلك بالمقارنة مع تدفقات الديون قصيرة الأجل،

- يتحمل المستثمر الأجنبي المخاطر التجارية وغير التجارية التي تواجه استثماراته، ولكن تقل تلك المخاطر الشاملة التي تواجه البلد المضيف

---

[1]. Yves Rozet,daniel du fourt,René sandretto « **Les grandes questions de l'économie internationale** »,édition nathan,paris, 2001,P 119-120.

[2]حازم بدر الخطيب، .مقال سابق، ص95.

[3]عيسى محمد العزالي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، دور النشر القاهرة،2004، ص04.

للاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم يستطيع تحمل تدفقات مالية أكبر ومستوى أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر،

– يصطحب الاستثمار الأجنبي المباشر معه الإدارة والتكنولوجيا مما يؤدي إلى تحقيق فوائد للبلد المضيف ويرفع من معدلات العائد على المشروع الذي يتخذ استثمارات إنتاجية، ولكن التمويل بالأسهم قد يحمل البلد المضيف تكاليف أكبر، فقد أشارت بعض الدراسات أنه عبر فترات زمنية طويلة تبين أن متوسط العائد الذي يطلبه المستثمر على استثماراته الأجنبية الغير مباشرة تزيد عن أسعار الفائدة على الدين[1].

– إن الاستثمار المباشر يؤثر بصورة مؤقتة على الصرف الحقيقي، وذلك لأن تدفقات الاستثمار المذكور تخلق في البلدان زيادة في الطلب على العمالة والمواد الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ويترتب على ذلك ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف، ومادام الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مخزون رأس المال المحلي وتحسين الإنتاجية الحدية للعمالة، فهذا يعني ضمنا ارتفاع سعر الصرف الحقيقي[2].

– قد تصبح ظروف ميزان المدفوعات أكثر تعقيدا في حالة تدفقات الاستثمار المباشر لتمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلب استيراد كمية كبيرة من السلع الرأسمالية والوسيطة، ولكن هذا النوع من الاستثمار لا يثير القلق لأنه يعكس الاستثمار الإنتاجي الذي يزيد من الطاقة الإنتاجية على خلاف العجز المصاحب للواردات من السلع الاستهلاكية، ففي الوقت الذي يمكن تحقيق توازن بين المستوردات والصادرات عن طريق خلق صادرات جديدة (إعادة تصدير سلع منتجة محليا) فإن ذلك قد لا يتحقق على صعيد الواقع العملي، مما يؤدي إلى نقصان في الاحتياطات الأجنبية، ولكن التقييم المناسب لأثر الاستثمار المباشر

---

[1]. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1985، ص 194.

[2]. صندوق النقد الدولي، **أفاق الاقتصاد العالمي**، مايو 1995، ص 73.

يعتمد على نسبة العوائد ونسبة المستوردات والصادرات المحفزة بالاستثمار المباشر[1].

2.1. الاستثمار الأجنبي المباشر والتخصص الدولي:

اتّسم النظام الاقتصادي العالمي بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصيص بعض الدول لإنتاج المواد الأولية والتعدينية وتخصص دول أخرى في المنتجات الصناعية بأنواعها المختلفة وخاصة التكنولوجيا المتقدمة، بدعوى أن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول، بينما تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية في النوع الثاني.

لكن مع التوسع في النشاط الإستثماري والإنتاجي والتجاري للشركات متعدية الجنسيات، وما أحدثته الثورة التكنولوجية الجديدة من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، وما أحدثته الثورة التكنولوجية الجديدة للتخصص كل ذلك أدى إلى ظهور أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل حيث إنتقل تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، فأصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول حيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها ويتم ذلك بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر.

يجب على الدول النامية أن تستغل هذا الإتجاه في تعظيم قدراتها عن طريق الإنفتاح التجاري، ورفع العراقيل الداخلية وكذلك الحواجز الجمركية حتى تتمكن من جذب المزيد من هذه الإستثمارات كي تمكنها من اكتساب تكنولوجيا حديثة للإنتاج داخل أوطانها[2].

---

[1]. Suk H kim and Seung H kim, **Global corporate finance : Tex and cases** , USA ,1996. P368.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه**، مجموعة النيل العربية، 2003، ص ص198-199،2001.

3.1. إستراتيجية الإنتشار التكنولوجي:

تتميز صفة الإنتشار بما يلي: [1]

1.3.1. تتدفق معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول النامية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، ويتضح أن هذه الدول قد احتفظت بالتكنولوجيا العالية Hig –Tech والتي تمثل معظم التكنولوجيات المتقدمة وخاصة حقول التكنولوجيا الحيوية ومصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فهذه الدول تسيطر على صناعة الجيل الثالث.

2.3.1. تدفق معظم النسبة الباقية المخصصة لهذا الاستثمار إلى الدول النامية في جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، هذه الدول تشارك بصفة فعالة في التطور التكنولوجي ولكن على مستوى أدنى من الدول المتقدمة التي تقف على درجة عالية من التقدم التقني، وتصنف الدول النامية جنوب شرق أسيا ضمن الجيل الأول من الدول الحديثة في التصنيع وتشمل، الصين، الهند، وكذلك دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين ودول أسيوية أخرى مثل كوريا الجنوبية وسنغفورة وهونغ كونغ، وتايوان، ماليزيا وبدرجة أقل الفلبين وتايلندا وأندونيسيا وبعض من دول أوربا الشرقية، هذه الدول استفادت من تكنولوجيا الجيل الثاني، أي الثورة الصناعية ما بعد الحرب العالمية حتى مطلع السبعينيات وهذا في مجال الإلكترونيات وبناء الآلات ومعدات النقل وخاصة السيارات والمرافق النووية السلمية.

3.3.1. يأتي في الدرجة الثالثة فيما يخص نقل التكنولوجيا مجموعة من الدول في أسيا وأمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا، وتتلقى إستثمارات مباشرة محدودة بالمقارنة مع الدول السابقة وتستفيد هذه الدول من الثورة الصناعية للجيل

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص202–203.

الأول وهو مجال ينتقل فيه هذا النوع من التكنولوجيا للجيل الأول بشكل واسع مثل صناعة المنسوجات والأحذية والملابس والجلود ... إلخ.

4.3.1. تأتي مجموعة الدول الأقل نمو في الدرجة الأخيرة لإستخدام التكنولوجيا البسيطة وتكون بعيدة كثيرا عن عجلة التحديث والتحويل التكنولوجي من الدول المتقدمة لأنها لا تتمتع بدرجة كبيرة في الإنفتاح حتى تجلب الكثير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا بأرقام ضعيفة وفي مجالات محدودة.

2. الاستثمار الأجنبي مصدر نقل تكنولوجيا الإنتاج:

يحصل التحول التكنولوجي لدى أقطار الدول النامية نتيجة التعاون الدولي شمال جنوب، لأن الدول المصنعة يتم فيما بينها التعاون لنقل التكنولوجيا حيث فيما مضى نلاحظ أن كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قد تحصلت على معارف في الصناعة المتطورة سابقا وهذا بفضل تعاونها مع بريطانيا العظمى، وكذلك اليابان هو الأخر استفاد من عدة عمليات لتحويل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إذن من البديهي أن تستفيد الدول النامية من خبرات الدول المتقدمة من تكنولوجيا وتقدم علمي وهذا عن طريق المشاريع المشتركة مع هذه الدول[1].

1.2. التكنولوجيا:

هي فن وعلم أصول الصناعة نظرا لما تتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات ضرورية للتطبيق في قطاعات مختلفة وخاصة الإنتاجية منها، وتعتبر ركن حضارة الإنسان لأنها تمثل مجموعة النظم والمفاهيم يحتاج إليها كل فرد ليعيش بها داخل المجتمع لمواجهة متطلبات الحياة في المستقبل[2]، وهي

---

[1] مفتي أمينة، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،، 2004، ص 32.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظرية التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004، ص 122-123.

ضرورية للبلد المضيف نظرا لما تتميز به من علم التقنيات المبنى على البحث والمعرفة وقدرات المهندسين والعاملين فيها[1].

نقل التكنولوجيا بين الدول النامية والدول المصنعة هو تحويل وسائل الإنتاج المتطورة والمجهزة بكافة التقنيات الحديثة من الدول المتطورة بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر الذي ينفذ مع الشركات الأجنبية.

2.2. إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيف الإستثمار المباشر إلى قسمين[2]:

2-2-1- الاستثمار المشترك: هو شكل من أشكال التعاون بين شريك محلي وطرف آخر أجنبي لتحقيق هدف معين في مدة زمنية محددة مع الإشتراك في الملكية والرقابة على النشاط، ومن بين الدوافع التي تقف وراء هذا الأسلوب من قبل المنظمات الدولية هي:

- **عوامل اقتصادية:** قلة الموارد المالية ونقص الكفاءات والخبرات المؤهلة بشكل يسمح للمنظمة الدخول في مشروع منفردة فعلى سبيل المثال شركة "Renault" و"Volvo" اللتان دخلتا في اتفاق شراكة بينهما من أجل تدارك العجز المالي الذي كان يعاني منه فرع شركة "Renault" والمقدر في تلك الفترة بـ 60 مليون فرنك فرنسي.

- **عوامل بيئية:** افتقار المنظمة الدولية إلى معلومات كافية عن التركيبة الثقافية والاجتماعية للدول المستهدفة.

2-2-2- **الاستثمار المملوك بالكامل للشركة الدولية:** تتلخص الدوافع التي تحفز الشركات الدولية على إتباع هذا الأسلوب فيما يلي:

---

[1]Colette neme, **économie international Fondements et Politiques** ,Litec, Paris ,1991.P178.

[2] براق محمد وعبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي**، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد الرابع، جوان 2006، ص ص ص145-146-147.

– قد يتعذر على الشركة القيام بإنتاج كميات كافية من المنتوج لتغطية السوق المحلي انطلاقا من البلد الأم.

– يتعذر عليها بيع كل المنتوج نظرا لوجود حواجز الجمركية أو طبيعة.

– رغبة الشركة للاستفادة من المزايا النسبية الموجودة في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية التي تعرف باليد العاملة الرخيصة.

– الحصول عل ميزة تنافسية كون تواجدها في السوق المحلي وقربها من المستهلك النهائي وبالتالي اكتساب مرونة أكبر في تعديل مجهوداتها التسويقية لمواجهة تفضيلات المستهلك.

يتميز هذا النوع من الإستثمار للمشروعات المملوكة بالكامل بكبر حجمها ومع وجود جهاز جيد يقوم باختيار التكنولوجيا المناسبة لمتطلبات وخصائص البلد المضيف ومن هنا يحصل التحديث التكنولوجي لهذا البلد[1].

3. أسس الانتشار التكنولوجي في البلدان النامية:

يبدو من خلال تجارب الدول المتقدمة في النصف الثالث من القرن العشرين أن معظم توجهات الإستثمارات المباشرة ذات التكنولوجيا العالية كانت تتدفق نحو الدول التي تتميز بمستوى عال في القدرات العلمية التي تستجيب لمتطلبات التطور التقني والاستخدام المكثف لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات وهكذا تبنى القاعدة الأساسية في بناء الإقتصاد المعرفي للبلد المضيف وفي ظل بيئة إجتماعية أساسها العلم والمعرفة ومحتواها التقنية الحديثة وتقنيات المعلومات والحاسوب والأنترنت والبحث العلمي والإبداع والإبتكار والعمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب المهني.

1.3. تدفقات الإستثمار المباشر والتوافق المعرفي والتكنولوجي:

---

[1] كمال منصوري وعيسى مخلوفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة**، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا" العدد 04، جوان 2006، ص 142.

يتناسب تدفق الإستثمار حسب نمطية الإقتصاد للبلد المضيف، فهو جيد في حالة توفر قاعدة اقتصادية مستوحاة من اقتصاد المعرفة المعروف بإقتصاد الشبكة أو الإقتصاد الرقمي، إقتصاد المعرفة تستخدم فيه الوسائل التكنولوجيا الحديثة والتطور التقني حيث تشكل نسبة هذا التطور الجزء الأعظم من القيمة المضافة وبالتالي يزداد تكثيف العملية الإنتاجية والنمو، وهذا النوع من الإقتصاد قائم على الإستخدام الواسع للمعلوماتية وشبكات الإنترنت وتكنولوجيا الإعلام والإتصال والتجارة الإلكترونية والإبداع والإبتكار[1].

فيما يخص عناصر قياس رأس المال المعرفي أشار تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003 أن القياس الوافي لرأس المال المعرفي يقوم على الجوانب الرئيسية لإكتساب المعرفة وعناصرها الأساسية[2] هي:

- **نشر المعرفة:** أساسا عبر التعليم ووسائل الإعلام والترجمة.
- **إنتاج المعرفة:** تتسع إلى بعدين:
- **المدخلات:** العاملون بالمعرفة والإنفاق والبحث والتطور (الكم والهيكل)ومؤسسات البحث والتطوير.
- المخرجات: تشمل عناصر النشر العلمي (الكم والنوع) وبراءة الإختراع وإصدار الكتب وأصناف التعبير الأدبي والفني.

---

[1] .نفس المرجع.

[2]. قويدري محمد،"**واقع وأنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية**، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية"، جامعة ورقلة، 09مارس 2004، ص 163..

2.3. البنية القاعدية لإستقبال التكنولوجيا:

يجب على الدول النامية أن تبني قاعدة أساسية لإستقبال الإستثمارات المباشرة المجهزة بالتكنولوجيا الحديثة فتشمل هذه تقنيات المعلومات والإتصال ومؤسسات دعم البحث والتطير والتدريب المهني إذن فعملية التحويل للتكنولوجيا تفرض على البلد النامي المضيف أن يدخل في الإقلاع المعرفي Knowlege take-off مرتكزا على التحول من الإقتصاد المادي إلى الغير المادي القائم على المعرفة والمعلومات والرأس المال البشري.

تعتبر الأولويات اللأزمة لتدفق الإستثمار المباشر لأنها تلعب دور في بناء قدرة البلد المضيف على الإندماج في الإقتصاد العالمي، حيث تشكل كثافة الخطوط الهاتفية الثابتة والمنقولة الحواسيب الشخصية ومدى إستخدام الإنترنت المؤشرات الأساسية لهذا الإندامج.

1.2.3. التعليم:

البلدان النامية في حاجة ماسة إلى تطوير قدراتها العلمية والثقافية لمسايرة الإقتصاد العالمي في أقرب وقت حتى يتمكن الأفراد والشركات من القدرة على الإنتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع، لأن التحويل التكنولوجي يعتمد على النشاط الكثيف للمعرفة Knowledge-intensive activity ويساعد على تراكم المعرفة للرأسمال البشري.

يجب إعادة النظر في برنامج التعليم ومسايرتها وفق إحتياجات الشغل والتطور التقني والتكنولوجي كالبيوتكنولوجيا وصناعة البرمجيات والإلكترونيات الدقيقة.

2.2.3. البحث العلمي:

تتطلب التكنولوجيا عند تحويلها إلى الدول النامية إستمرارية في البحث وإعتماد مخابر للبحث والتطوير فيجب أن تولي الإهتمام بهذا البحث لأمة القلب النابض للتقدم التكنولوجي ويزيد من الإستثمارات المادية والبشرية.

البحث العلمي عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة الذخيرة العلمية وتطبيقاتها في الواقع العلمي وينقسم إلى قسمين:

البحث الأساسي يمثل الجهود المبذولة من أجل الحصول على المعرفة العلمية ولا يكون القصد منها الربح التجاري[1].

أما البحث التطبيقي الغرض منه زيادة المعرفة لغرض إشباع حاجات ملموسة عن طريق إيجاد حلول لمسائل محددة، كاستنباط طرق جديدة للإنتاج أو خدمات.

4 – الآثار التكنولوجية للإستثمارات الدولية المباشرة في البلد المضيف

4–1– المنظور النظري للأثر التكنولوجي[2]:

يعتبر Macdougall (1960) أول من تطرق إلى الآثار التكنولوجية الخارجية على البلد externaffects وقام بتحليل أثر هذه الاستثمارات على الرفاهية الاقتصادية للبلد المستقبل (Caves–1974) و(Giloberman–1979) و(Blomesröm–1994)، اقترحوا أن حضور الشركات المتعددة الجنسيات يولد تحسن للفعالية الإنتاجية ومنه فإن دخول التكنولوجيا مع هذه الشركات يرتبط بالعلاقة الإيجابية بين الاستثمار المباشر ومؤشر الإنتاجية ويبدو أن هذا التلاحم يتضح من خلال التحليل لعوامل الإنتاج التي تحدد الآثار على المردود التكنولوجي الوطني (رأس المال البشري)، التدريب المهني التجديد وكذا الانفتاح، التجاري وتعتبر هذه العوامل من الأولويات لتحويل التكنولوجيا ومن هنا فإن المعارف التكنولوجية وإنتاجية لشركات سوف تتحسن لأن الشركات الأجنبية ستزود شركائها المحليين بأحدث التقنيات وتكوين العمال والمسيرين الذين يستدعون للتوظيف من قبل الشركات المحلية.

---

[1]. محمد دياب، **اقتصاد المعرفة أين نحن منه** على الموقعwww.ba.Lagh.com: //http .

[2].Bertrand Bellon, **Investissements directs étrangers et développement Industriel** ,Economica,1998,P136-137.

يوضح (Wang 1990) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى البلد الذي يملك مردودية قوية للرأس المال ويخصص يد عاملة مؤهلة، ونظام تجديد متطور ومنظم كما يوضح أن الاستثمارات المباشرة تعمل على تراكم الرأس المال البشري وارتفاع معدل النمو على المدى الطويل.

أكد Blonstion et Wang 1992 أن نقل التكنولوجيا الدولية يتم عن طريق تدفقات الاستثمارات الدولية المباشرة إلى البلد المستقبل إذ يعتبر كظاهرة للتوازن الداخلي يحصل من تفاعل فروع الشركات المتعدية الجنسيات والشركات المحلية ويستنتج أن فعالية الإنتاج لبلد متقدم تكون على شكل دالة متزايدة في ظل حضور الرأس المال الأجنبي[1].

الشكل رقم 01: فعالية الإنتاج

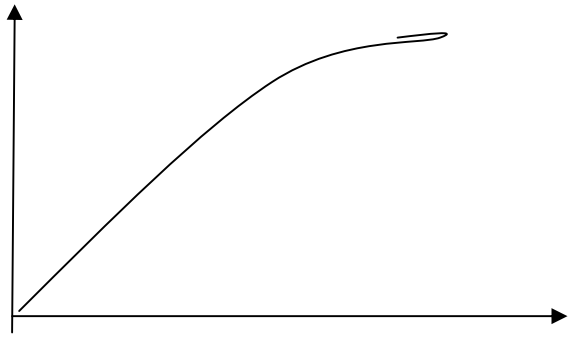

– اتساع السوق يؤدي إلى وجود ميزة نسبية حيث الحافز على التجديد يكون قوي، أي أن وجود الطلب الداخلي يمكن المنتج من الإنتاج محليا، وحل

[1] Idem.

المشاكل التي تحدث عند إستخدام الفنون الإنتاجية الجديدة، ثم ينطلق بعد ذلك إلى السوق الخارجية[1].

ربط Vernom (1966) بين الإستثمارات الخارجية المباشرة وما يسمى بدورة حياة المنتوج ويوضح أن طلب المنتجين على أدوات الإنتاج مرتبط بالطلب على السلع من نمط المنتوج الجديد مما يتطلب ارتفاع مستوى الدخل الفردي، والطلب على أدوات الإنتاج المتطورة يحتاج إلى يد عاملة ماهرة وكثيفة وهذا يؤدي إلى إنتاج سلع ذات المستوى التكنولوجي المتقدم، ويؤكد أن المنتوج الجديد يبدأ في التصدير إلى الدول الصناعية الأخرى وبعد فترة زمنية تبدأ هذه الدول في تطوير طاقاتها الإنتاجية الخاصة بالمنتوج الجديد وهذا يتم بمساعدة فروع الشركات المتعدية الجنسيات الموجودة في البلد المضيف[2].

لقد حاول Dunning (1970) توفير إطارا عمليا يستطيع من خلاله تحديد وتقسيم ووزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي للإنتاج في الخارج من خلال الشركة وكذلك الأسباب لنمو هذا الإنتاج ويركز في تحليله على إختيار كيفية التدويل والذي يعرف بنموذج O.L.I موضح كما يلي[3]:

- المزايا الخاصة: Owner Ship Advantages هذه لميزة المملوكة من قبل المؤسسة (O) والمتمثلة في النقد التكنولوجي، التميز القوي لمنتوجات إقتصاديات السلالم القوية ووفرة الكفاءات التسيرية في المجال الدولي.
- مزايا التواجد (الإقامة) Localisation Advantages ويرمز لها بـ (L) والمتمثلة في سعر المدخلات المنخفض في الدول المستقبلة قرب المستهلكين بالإضافة إلى البنية التحتية المحلية القوية.

---

[1]. زايري بلقاسم، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية "، جامعة وهران، 1996، ص 23-24.

[2]. نفس المقال

[3]. مفتي أمينة، مرجع سابق ص 23-24

- المزايا الناجمة عن الإندماج أو تدويل الأنشطة على الصعيد الدولي: Internationnalisation Advantages ويرمز لها بـ (I) والمتمثلة في تدنية التكاليف المتعلقة بالتبادل وقدرة التفاوض مع الحكومات ...إلخ، ويرى أنه عندما تتوفر الشركة على المزايا (O)، (I)، (L) في آن واحد، فإن الإختراق الأنسب للسوق الأجنبي يكون بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-2 التقدم التقني والتجديد محركا التحول التكنولوجي

4-2-1- التقدم التقني

يعتبر التقدم التقني عنصر أساسي لاستقطاب الإستثمار المباشر حيث يفتح المجال لمختلف التكنولوجيا المتطورة فهو المحرك لأن المستثمرين الأجانب يولون الإهتمام به ويعتبرونه من الأولويات لتنقلهم إلى البلد المضيف، وهو من العناصر المتغيرة لتزايد الإنتاج، ويؤثر في جلب التكنولوجيا إذا توفرت الشروط التالية:

1- تحسين نوعية اليد العاملة(التدريب المهني).
2- تحسين نوعية رأس المال.
3- تحسين الهياكل القاعدية للإنتاج.

حسب J.Locaillon فإن التقدم التقني هو عامل يرفع الإنتاج الكلي، مع بقاء عنصر العمل ورأس المال ثابتين وهذا يؤدي إلى تغير مستمر لدالة الإنتاج[1].

4-2-2-التجديد Innovation

النظام الوطني للتجديد الذي يعرفه كل من Nelson و Freman هو بمثابة شبكة للتكوين والتدريب المهني، ويتميز بطابع خاص أكثر منه عمومي ويقوم بمهمة تمويل البحث والتنمية، وتتكون هذه الشبكة من الشركات والجامعات

---

[1] .Le Cailllon , **Analyse macro-économique**, Edd.Cujas,Paris, 1986,P67.

والمعاهد والمخابر العلمية ويعكس هذا قدر المبتكر لدى البلد المستقبل[1]، وهذا النظام يصنف نشاط التجديد كما يلي:

– من الإنتاج العلمي (الجامعة، المخبر العلمي العمومي) إلى الإنتاج التكنولوجي (النشاطات العمومية والخاصة للبحث العلمي)إلى الإنتاج الصناعي الذي يسبب آثار:

« learning-by- interacting », « learning-by-using », « « learning-by-doing »

وكما هو موضح في الشكل رقم01 الذي يوضح ثلاثة أقطاب « Poles » لـ نظام التجديد الوطني الذي يقدم عناصر سيرورة المعارف المترابطة، فمن البحث الصناعي الذي يتم في المخابر العمومية، ثم البحث العلمي الذي يقام في المؤسسات الأكاديمية التي تحمل نتائج ذات طابع عمومي السهلة لكل الشركات، ثم برامج البحث التكنولوجي التي تربط المؤسسات الأكاديمية بالمؤسسات الصناعية[2].

---

[1] .D.Jersen-J bricout, **L'Investissement international** , Collin,Paris ,P 188.

[2]. Idem

الشكل رقم02: التدفقات بين الأقطاب في النظام الوطني للتجديد.

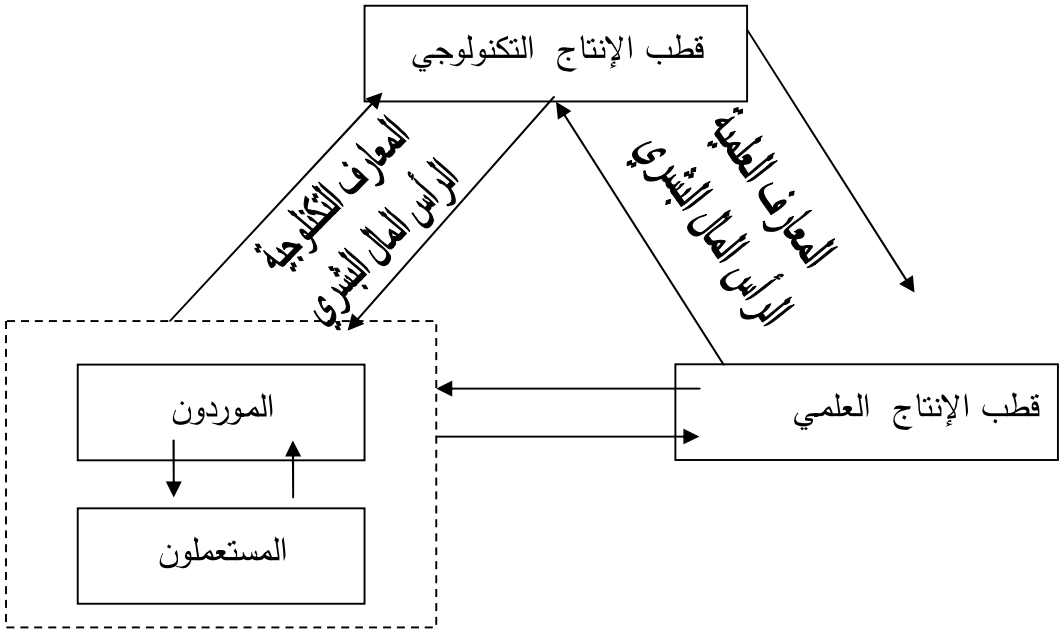

قطب الإنتاج الصناعي

Source : K.WILLIAMS : « I.D.E et les entreprise multinationales » mémoire de DEA Université du Lyon 1997.

ونشير في هدا المجال إلى أن قطب الإنتاج العلمي يدخل ضمن نشاطات البحث والتطوير، فقد تلجأ الشركات إلى مؤسسات خاصة أو عمومية، كأن تكلف مراكز تقنية أو جامعات لتبنى مشاريع بحث تكنولوجي يخص المؤسسة ويمكن أن يكون هناك تداخل نسبي بين المؤسسة والجامعة كما يوضحه مثال

China-Textil في جامعة شنغاي Shanghai لتدريس النسيج في كلّ المستويات إلى غاية البحوث والتطوير وكذلك التجارة والتسويق[1]

ومن المجال العلمي إلى المجال التكنولوجي الذي يشمل الابتكار والإبداع التكنولوجي، فالابتكار بشكل عام هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل على مادة ما أو عملية إنتاجية أو خدماتية، للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي، والابتكار قد يكون تقنيا كما قد يكون تنظيميا، ونقصد بالابتكار التقني كل ما تعلق بالجوانب التكنولوجية المادية المحضة، وفي الجانب الآخر يتعلق بالابتكار في الأساليب التنظيمية بمختلف مجالاتها سواء الإدارية، أو كلّ ما يتصل بمجال الخدمات، لكن كلّ من الجانبين يخدم الآخر، فالتقنية تخدم الجانب التنظيمي من خلال تسهيل الأدوات المادية للاتصال مثلا، بينما نجد الجانب ألابتكاري التنظيمي يخدم الجانب التقني من خلال إيجاد الميكانزمات الإدارية التي تنظم وتتابع وتمول عمليات البحث التقني الهادف إلى الابتكار في مجال تقني ما[2]

ومن الضروري التمييز بين ما هو اختراع وبين ما هو ابتكار، فالاختراع عبارة عن اكتشاف منتوج، أسلوب أو تقنية جديدة، فهو ينتج عن خلق حقيقي يمكن ترجمته إلى تطبيقات لحل مشاكل محدودة ودقيقة، والانتقال من مرحلة الاختراع إلى مرحلة الاستعمال الحقيقي والفعلي هو ما نسميه ابتكار.

ويشير بيتر دركر(PETER DRUKER) إلى أن الإبداع في أي مجال يحتاج إلى الموهبة والبراعة والمعرفة لكن هده العوامل لا تعد نافعة ما لم يتوفر عنصر الالتزام والمواصلة، وأن الابتكار هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها

---

[1] Abdelkader Djeflat, "Gestion technologique et spécificités sectorielle : conditions permissives pour une meilleur maîtrise technologique", **Revue perspectives**, université Annaba, n° 3 Décembre 1997, P. 9.

[2] كمال رزيق، فارس مسدود، **إطار الإبتكار ماهيته ومجالاته**، "مجلة العلوم الإقتصادية"، جامعة سيدي بلعباس، عدد خاص، أفريل 2005، ص ص 119–120.

للريادي أن يأتي بموارد جديدة منتجة للمال ويضفي بها على الموارد الحاضرة احتمالا قويا لبناء الثروة[1].

كما أن الإبداع التكنولوجي يمكن اعتباره عامل أساسي في المنافسة وبدون انتشاره في الأسواق يكون محدود الفعالية وحتى تتحقق التنمية الاقتصادية فلا بد أن يكون لهدا الإبداع آثار واسعة، وترجع أهمية هذا الإبداع عن باقي الإبداعات في المؤسسة إلى تأثيره الكبير على المؤسسة ومن ثم على الاقتصاد ككل فهو يؤدي إلى تدليل صعوبة تقنيات الإنتاج، وتقديم المنتجات والخدمات بشكل أفضل وتحسين ظروف العمل، ويسرع وتيرة تطبيق المعارف العلمية والتقنية، فهو أساسا موضوع لتجديد أساليب الإنتاج بالاعتماد على المعارف والمعلومات العلمية والتقنية.

3-4 دالة الإنتاج والتقدم التقني والتكنولوجي:

تمثل حدود عملية الإنتاج مخططات الإنتاج الفعالة تقنيا،أي تقنيات الإنتاج التي تسمح بإنتاج كمية قصوى من المخرجات بمجرد ما تتوفر لدينا المدخلات، لنأخذ دالة الإنتاج Cobb- Douglas [2]

$$Y = K^{\alpha}.L^{\beta} \to 1$$

$$\log y = \alpha \log k + \beta \log L \to 2 \Rightarrow 0 < \alpha < 1, 0 < \beta < 1$$

أي $\alpha + \beta = 1$ ، في هذه الحالة تم استبعاد الوفرات الاقتصادية أو الغلة المتزايدة لأحد العاملين.

كما وضحنا في السابق أن التقدم التقني هو محرك للتدفقات التكنولوجية ومؤشر رفع الإنتاجية، فتصبح المعادلة رقم (01) والتي تشمل عدة مناطق من البلد ولعدة قطاعات صناعية على الشكل التالي[3]:

---

[1]. عبد الستار العلي وأخرون، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة، عمان، 2009،، ص.344.

[2] .Philippe Aghion et Peter Howitt, **Théorie de la croissance endogéne**, dunod ,2000,P17.

[3] .ChenYu, Sylvie démurger, **I.D.E, et productivite** , CEPII, N°92,4em tr,2002, P145.

$$Y_{ist} = Ae^{gt}.k^{\alpha}{}_{ist}.L^{\beta}{}_{ist} \rightarrow 3$$

المعادلة

وتم هذا الشكل بعد إدخال التقدم التقني والتكنولوجي حسب نموذج Solow حيث Y :يمثل القيمة المضافة الصناعية.

A: يمثل المستوى التكنولوجي (معامل الكفاءة، فكلما كان A كبير كان حجم الإنتاج أكبر مهما تكن التركيبة المستعملة من عناصر الإنتاج)

K: رأس المال، L: العمل.

g: معدل نمو التقدم التقني الخارجي (عامل اتجاه التقنيات والتكنولوجيات الحديثة والتخلي عن فرضية $(\alpha + \beta = 1)$).

i : يمثل المنطقة أو المقاطعة من الوطن.

S: القكاع المخصص للإنتاج.

t : السنوات.

α : يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال.

β : يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل.

هذه الدالة تمثل عامة العلاقات بين مختلف عوامل الإنتاج، لقد اعتبر Solow التقدم حياديا في الدالة السابقة والتقدم التقني يكون حياديا في حالة تقدم منحنى الإنتاج لرفع الإنتاج مع بقاء نسب استعمال عناصر عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة.

يكون التقدم التقني غير حيادي في حالة تغير نسب استعمال عناصر الإنتاج ويعد التقدم التقني داخلي ومدرج في الإنتاج عندما يحتاج لظهوره إلى إحداث إستثمار جديد (إحداث تقنية جديدة).

أما التقدم التقني يكون ذاتي عندما يؤثر بالرغم من عدم تغير العوامل الأخرى، ويشير Findlay 1978 بأن العالم ينقسم إلى قسمين، قسم متقدم والقسم الآخر متأخر، ويوضح من خلال المعادلة السابقة رقم (03) أن [1]:

$$A_{(t)} = A_0.e^{gt} \rightarrow 4$$

حيث A0: يمثل المستوى التكنولوجي الابتدائي و gهو معدل الفعالية التكنولوجية .

وe هي exp وتمثل الدالة الآسية، وهي أساس اللوغاريتم النيبيري لأن Ln(e)=1 وتقدر قيمتها ب – 1،6.

إذا كان B(t) يمثل المستوى التكنولوجي للبلد المتأخر (البلد النامي المحلي) فنستطيع الحصول على الفارق التكنولوجي كما يلي:

$$dB_{(t)} \Big/ dt = \lambda.\left[A_0 e^{gt} - B_{(t)}\right] \rightarrow 5$$

حيث يمثل λ ثابت موجب يقيس معدل التقارب ويعتبر كدالة لعدة عوامل التي تحدد التكنولوجيا في المنطقة المتأخرة.

كما يؤكدFindlay أن هذا الفارق سوف ينخفض مع ارتفاع درجة تدفق الاستثمارات المباشرة وبالتالي فإن معدل انتشار التكنولوجيا أو تحويلها مرتبط بارتفاع الاستثمارات المباشرة وكذلك ارتفاع الفارق التكنولوجي بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية.

ويؤكد كل من Koizumi وKopecky (1977)، أن الفارق التكنولوجي بين الشركات الأجنبية والمحلية يعتبر من بين محددات التحويل التكنولوجي، ينخفض هذا الفارق التكنولوجي حسب قدرة امتصاص الشركات المحلية لهذا الفارق وهذا حسب تطوير قدراتها في الابتكار والتجديد والتدريب المهني لأن الشركات

[1] .Said Toufik, **Interaction entre I.D.E, et productivite**, Université des Sciences Sciales, Toulouse,2002, P07.

الأجنبية تسعى دوما للمحافظة على مستوى تكنولوجي أعلى منه في البلدان النامية، وبالتالي يحصل هناك صراع بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، ويصبح هذا الصراع علة التواجد أو التحول التكنولوجي إلى البلد المضيف، ومن جهة فإن الشركات المتعدية الجنسيات تبحث عن تعميق الفارق التكنولوجي عن طريق استخدام التكنولوجيا المعقدة إلى البلد النامي وفي نفس الوقت تحاول الشركات المحلية تقليص الفارق التكنولوجي، وبالتالي يجب على الدول النامية أن تساعد وتدعم الشركات المحلية والتدريب المهني حتى تصبح هذه الشركات هي المحرك لإدخال التكنولوجيات.

4-4 الدور التكنولوجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين:

يتضح من بين المميزات الأكثر ملاحظة لإنفتاح الاقتصادي الصيني خلال الخمس وعشرين سنة الماضية هو التدفق المكثف للإستثمارات المباشرة نحو هذا البلد.

ففي سنة 1993 أصبح البلد الرئيسي المستقبل لهذه الاستثمارات واقترب إلى حوالي 50 مليار دولار سنة 2002، وهذا كان له أثر على تراكم رأسمال وارتفاع الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

من خلال الدراسة التي قام بها كل من Sun 1998 و Fan 1999 برهنا أن المؤسسات ذات الرأسمال الأجنبي لها أثر مباشر على القطاع الصناعي الصيني وهذا بفضل التفاعل بينها وبين الشركات الصينية.

ومن خلال بيانات الجدول (01) الذي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة والتي كان الغرض منها كشف العلاقة بين الإستثمارات المباشرة والمردود الصناعي الصيني، يتضح أن أكثر من 70% لتعهدات الإستثمارات المباشرة موجهة للقطاع الصناعي الصيني[1]:

[1] .ChenYu, **Sylvie démurger**, OP.CIT.P137-153.

الجدول رقم (01) توزيع الإستثمارات المباشرة حسب القطاعات %

2000	1995	1992	1989	1985	
2.4	1.9	1.2	2.2	2	الفلاحة والصيد البحري
73.7	67.5	56.2	83.3	37.6	الصناعة
1.3	2.1	3.2	1.2	2.1	البناء
2.3	1.9	2.7	0.9	1.7	النقل والإعلام والإتصال
2.3	3.8	2.5	1.2	8.3	تجارة وخدمات مطاعم
8.4	19.5	31.1	9.4	35.9	العقار
7.1	0.9	0.7	0.6	0.8	رياضة وخدمات إجتماعية
0.1	0.4	0.2	0.1	0.1	تربية ثقافة وفن
0.4	0.3	0.1	0.1	0.1	البحث العلمي والتقني
0.1	0.1	0	–	1	مالية وتامين
62379	91281	58123	5599	6333	إجمالي التعهد (مليون دولار)

Source : ChenYu, Sylvie démurger, « I.D.E, et productivite »,CEPII, N°92,4em tr,2002, P137

الشركات ذات الرأس المال الخارجي موجودة بقوة في القطاع الصناعي ذا اليد العاملة الكثيفة والقوية الانتشار "intensives " والسلع الإستهلاكية كالألبسة والجلود والأدوات الثقافية والرياضية، هذه الشركات تنتج قرابة نصف القيمة المضافة في القطاعات التي يبدو أنها تتحكم في الهيكل الإنتاجي، كذلك تتحكم جيدا في القطاعات التكنولوجية الأخرى الأكثر انتشارا مثل التجهيزات الإلكترونية والإعلام والاتصال ومعدات المكتب وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم 02.

الجدول رقم(02) :الشركات ذات الرأس المال الأجنبي وحصتها في القيمة المضافة لبعض القطاعات لسنة 1995%.

الفروع	الحصة في القيمة المضافة		
	الشركات الأجنبية	الشركات الحكومية	الشركات الجماعية
تجهيزات إلكترونية والإعلام والإتصال	65	27.2	7.8
الالبسة	53.1	6.7	40.3
الجلود	51.7	7.7	40.6
أدوات ثقافية ورياضية	48.6	14.5	36.9
التجهيزات المكتبية	43.5	42.5	14
البلاستيك	40.4	13.7	45.9
التأثيث الصناعي	36.1	10.4	53.5
الصناعات الغذائية	34.8	38	27.3
تجهيزات وآلات كهربائية	32.9	32.5	34.6
المنتوجات الصيدلانية	30.6	55.6	13.8
منتوجات معدنية	30.5	20	49.5

Source: Cheny.Sylvie or ctp 139.

مقارنة النتائج بين الشركات الأجنبية والشركات الصينية:

اختبار مختلف المؤشرات الإقتصادية لأصناف الشركات المختلفة لتقييم نتائج الصناعة الصينية كما هو موضح في الجدول رقم 03 لإحصائيات 1995.

الجدول رقم 03: المؤشرات الرئيسية للصناعة الصينية حسب نوع الملكية 1995:

صناعة السلع الاستهلاكية حسب المؤسسة	المؤسسات الحكومية	المؤسسات الجماعية	الشركات الأجنبية
عدد المستخدمين	317	75	141
الناتج الإجمالي	18777322	5619309	17065214
القيمة المضافة	4979414	1231012	3683692
المستوى الجامعي	%4.1	%1	%3.8
صناعة السلع الوسيطية حسب المؤسسة	552	77	109
عدد المستخدمين			
الناتج الإجمالي	42203577	5236427	19304640
القيمة المضافة	11775188	1233974	4516635
المستوى الجامعي	8.4	1.2	7.7
صناعة التجهيزات حسب المؤسسة			
عدد المستخدمين	532	83	143

الناتج الإجمالي	26910477	7250475	35199300
القيمة المضافة	6877345	1768902	8636867
المستوى الجامعي	11.3	2.3	10.8

Source : ChenYu Sylvie démurge,OP.CIT.P 142

فيما يخص الإنتاجية المقاسة بالقيمة المضافة فإن المقارنة للمؤشرات توضح أن الشركات الأجنبية تملك قدرات عالية في الإنتاج للقطاعات الصناعية الثلاث وكما يبدو ومن خلال العدد المتوسط للمستخدمين فإن حجم المؤسسات الأجنبية صغير بالنسبة للعدد المستخدم مقارنة مع المؤسسات الصينيةK أما فيما يخص الإنتاج فإن الشركات الأجنبية تقع ما بين الشركات الحكومية والشركات الجماعية الصينية وهذا يعني أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الصين تحمل معها تكنولوجيا متطورة لسيرورة الإنتاج لدى هذه الشركات الأجنبية .

- **تزايد الإنتاجية في الصين:**

من خلال الموقع الجغرافي تحديد ارتفاع الإنتاجية الإجمالية لمختلف القطاعات وهذا بالتوازي مع كثافة انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا الاختبار يأتي تحديد فوارق الإنتاجية الصناعية للمقاطعات الصينية كما هو موضح في الجدول رقم 04.

الجدول رقم (04): نمو الإنتاجية الإجمالية 1988–1994:

الفروع	1988– 1994				1988– 1991	1994–1991
	PIB	رأس المال	العمل	الإنتاجية الإجمالية للعوامل	PTF*	PTF
صناع السلع الإستهلاكية						
* المقاطعات الساحلية	14.7	20.3	1.1	1.9	−4.6	8.7
* المقاطعات الداخلية	5.4	12.4	−1	−1.5	−7.6	4.9
صناعة السلع الوسيطية						
* المقاطعات الساحلية	16.7	22.4	2.3	3.9	−1.6	9.6
* المقاطعات الداخلية	12.6	15.7	2.4	3.3	−2.9	9.9
صناعة التجهيز						
* المقاطعات الساحلية	13.1	17.4	−1.5	1.8	−4.7	8.7
* المقاطعات الداخلية	6.1	7.8	−2.5	1.6	−4.2	7.8

Source : ChenYu Sylvie démurge,OP.CIT.P 142

* الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك أثر للفوارق في إرتفاع إنتشار الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج حسب الفروع الصناعية عند مقارنة النتائج المحصلة في المقاطعات الساحلية ومقارنتها بالمقاطعات الداخلية، يتبين من النتائج السابقة أن المناطق التي تخصص لها مواقع الإستثمار الأجنبي المباشر تحضا بأعلى مردود للإنتاجية، فنلاحظ أن المناطق التي تنتشر فيها الإستثمارات المباشرة تزداد فيها الإنتاجية الإجمالية بالرغم من صغر حجم الشركات الأجنبية مقارنة

مع الشركات الصينية وهذا يدل على أن هذه الشركات تملك تكنولوجيا متطورة وبالتالي نستنتج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الشعاع المضيء للتوجه التكنولوجي

الخاتمة:

يوضح هذا المقال أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر استقرار في الدول المضيفة على الإستثمارات الأخرى لأنه يتضمن امتلاك الأجانب لمصانع وموجودات تكنولوجية من الصعوبة تحريكها ومن الصعوبة إيجاد مشتري لهذه المعدات على المدى القصير، وهو ضروري للدول النامية التي تريد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لما ينجم عنه من تدفقات مالية أقل تقلبا من التدفقات المصاحبة للإستثمار في المحافظ المالية الأجنبية وذلك عندما تسود حالات عدم الإستقرار، ويترتب على ذلك أن تدفق الإستثمار المباشر للبلدان المضيفة يقلل من احتمال تعرضها للأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

هذا النوع من الإستثمار ضروري للدول النامية لأنه برهن في عدة مناطق أنه المحرك الأساسي لنمو قطاع الإنتاج إذا ما توفرت له الشروط الضرورية داخل البلاد انطلاقا من الانفتاح التجاري ورفع العراقيل الداخلية إلى توفر بنية تحتية قوية مبنية على التعليم الجيد والتدريب المهني والتجديد والابتكار والثقافة المعلوماتية، عوامل كلها يجب أن تتوفر لدى الشركات المحلية حتى تستطيع إستوعاب التكنولوجيا المحولة مع الشركات الأجنبية.

فالشركات الأجنبية تسعى دوما إلى توسيع الفارق بينها وبين الشركات المحلية والذي يسمى بالفارق التكنولوجي وهو لب المنافسة والاحتكار، وبالتالي يجب على الدول المضيفة أن تدعم شركاتها حتى تقدر على امتصاص الفارق وتقليصه إلى أقل درجة، فمن هذه النقطة تستطيع الشركات المحلية كسب تكنولوجيا جديدة فيزداد نمو الإنتاج وبالموازاة في نفس الوقت تحول الشركات

الأجنبية المزيد من التكنولوجيا المعقدة من أجل المحافظة على الاحتكار وهكذا تزداد الإمكانيات التكنولوجية للبلد المضيف.

التوصيات:

01- يجب على الدول النامية أن تعتمد على الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي لتمويل التنمية الإقتصادية وذلك للمزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الإستثمار كونه أكثر استقرار.

02- خلق مناخ ملائم لهذا الإستثمار لتحقيق زيادة في حجم الإنتاج عن طريق تبني سياسة إستثمارية داخلية موجهة وتحسين جودة المنتوجات الوطنية.

03- تحقيق الانسجام الداخلي بين القطاع العام والخاص في مجال وضع السياسة الاستثمارية الوطنية والإشراف على تنفيذها بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية.

04- تبسيط كافة إجراءات العمل في الدوائر والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

05- تكليف سلطات عليا في البلاد لتشجيع الإستثمار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتنظيم الإستثمارات من أجل القيام باستقبال المستثمرين الأجانب وتعريفهم بغرض الاستثمارات المتاحة والمساعدة في دراسة جدوى المشاريع لمعرفة العوائد والتكاليف المترتبة على الإستثمار منها وإنشاء قاعدة معلومات إستثمار مركزية فعالة تابعة للجهاز الحكومي لتوفير المعلومات والبيانات التي يستفيد منها المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.

06- مرجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار وذلك من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام والخاص لمراجعة التشريعات المؤثرة على الإستثمارات الأجنبية.

07- إنشاء وحدات إستثمارية متخصصة في البلدان الأجنبية وتنظيم حملات ترويجية عن مجريات الإستثمار داخل البلد المضيف كإرشاد المؤسسات المحلية على المنتوجات ذات الجودة العالية وحثها على إستخدام تكنولوجيا حديثة وإستخدام مواد أولية ذات جودة عالية تحافظ على البيئة والمحيط، وتنويع المنتوجات لضمان المنافسة في الأسواق الدولية.

08- الاهتمام بالوعي الثقافي وأنشطة البحث والتطوير وعناية المجتمع بأهمية العلم والمعرفة.

09- تشجيع الباحثين على الإبداع والتجديد من خلال التحفيزات المادية والمعنوية.

10- العمل على إيجاد الربط بين مراكز البحث والقطاعات الإقتصادية.

11- تنسيق التعاون الدولي، بهدف الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية والعمل على تكييف ذلك مع إحتياجات الدول النامية.

قائمة المراجع:

الكتب:

عبد الستار العلي وأخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، عمان، 2009، ص.344.

عبد السلام أبو قحف،" نظرية التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004، ص 122-123.

عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه"، مجموعة النيل العربية، 2003، ص ص198-2001،199.

عيسى محمد العزالي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، دور النشر القاهرة،2004، ص04.

سعيد عبد الخالق محمود، "الشركات متعددة الجنسيات في الشرق الأوسط"، كتاب الأهرام الإقتصادي، القاهرة، 1992، ص11.
قادري عبد العزيز، "الإستثمارات الدولية والتحكيم الدولي"، دار هومة للنشر الجزائر، 2004، ص26.

المجلات، الدوريات والتقارير:

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، ص .194.
براق محمد وعبيلة محمد، "دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006، ص ص ص145-146-147.
بركاش لوقاني، "الإستثمار الأجنبي المباشر هل هو مفيد للدول النامية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جوان 2001، ص 07.
حازم بدر الخطيب، " أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 04، جوان 2006، ص 95.
صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، مايو 1995، ص 73.
كمال منصوري وعيسى مخلوفي، " اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 04، جوان 2006، ص 142.
قويدري محمد،"واقع وأنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية"، جامعة ورقلة، 09مارس 2004، ص 163.
كمال رزيق، فارس مسدود، " إطار الإبتكار ماهيته ومجالاته"، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، عدد خاص، أفريل 2005، ص ص 119-120.

الرسائل الجامعية

زايري بلقاسم، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية "، جامعة وهران، 1996، ص 23-24.

مفتي أمينة، "الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،، 2004، ص 32.

المواقع الالكترونية:

محمد دياب، " اقتصاد المعرفة أين نحن منه" على

الموقعhttp// :www.ba.Lagh.com

المرجع باللغات الأجنبية:

- Abdelkader Djeflat, "Gestion technologique et spécificités sectorielle : conditions permissives pour une meilleur maîtrise technologique ", **Revue perspectives**, université Annaba, n° 3 Décembre 1997, P. 9

.- Bertrand Bellon, « Investissements directs étrangers et développement Industriel » ,Economica,1998,P136-137.

- ChenYu, Sylvie démurger, « I.D.E, et productivite »,CEPII, N°92,4em tr,2002, P145.

- Colette neme, « économie international Fondements et Politiques »,Litec,Paris ,1991.P178.

- D.Jersen-J bricout, « L'Investissement international », Collin,Paris ,P 188.

- Le Cailllon " Analyse macro-économique" Edd.Cujas,Paris, 1986,P67.

- Michael R Czinkota and others, International Business, George town university, The dryden press Ahar court brace jovanovich college publisher, 1992, P 360.

- Philippe Aghion et Peter Howitt, «Théorie de la croissance endogéne» dunod ,2000,P17.

- Said Toufik, « Interaction entre I.D.E, et productivite » Université des Sciences Sciales, Toulouse,2002, P07.

- Suk H kim and Seung H kim, « Global corporate finance : Tex and cases », USA ,1996. P368.

- Yves Rozet,daniel du fourt,René sandretto « Les grandes questions de l'économie internationale »,édition nathan,paris, 2001,P 119-120.